

Distr.: General
14 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم أن مجلس الأمن يعتزم أن يعقد، تحت رئاسة الجمهورية الدومينيكية، جلسة إحاطة مفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بعنوان "حماية المدنيين من الجوع الناجم عن النزاعات" في 21 نيسان/أبريل 2020.

ولهذا الغرض، أعدت الجمهورية الدومينيكية المذكرة المفاهيمية المرفقة طيه (انظر المرفق). وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر ويزينغر

رئيس مجلس الأمن



مرفق الرسالة المؤرخة 14 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

صون السلام والأمن الدوليين: حماية المدنيين المتضررين من الجوع الناجم عن النزاعات

مذكرة مفاهيمية

بعد عامين من اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي 2417 (2018)، ستستضيف الجمهورية الدومينيكية جلسة إحاطة للمجلس بشأن واحد من أكبر التحديات الإنسانية التي تواجه المدنيين في معظم البلدان المتضررة من النزاع، وهو الجوع الناجم عن النزاعات.

معلومات أساسية

تكلم مجلس الأمن بصوت إجماعي بشأن إنهاء الجوع الناجم عن النزاعات.

فباتخاذ مجلس الأمن القرار 2417 (2018) وإدلاء رئيس المجلس بالبيان السابق للقرار (S/PRST/2017/14)، أعرب أعضاء المجلس بالإجماع وبوضوح عن الإرادة السياسية لإنهاء الجوع الناجم عن النزاعات. وفي القرار، يدين المجلس بشدة تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال ومنع وصول المساعدات الإنسانية لمنع المجاعة، ويوضح الصلة السببية بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي والتجويع.

وانطلاقاً من فهم الحاجة الماسية إلى إنهاء الحلقة المفرغة للنزاع وانعدام الأمن الغذائي، يدعو المجلس في قراره الأمين العام والحكومات إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ القرار، بما في ذلك عن طريق تحديد علامات الإنذار المبكر.

وفي العامين الماضيين، ظلت الأدلة تبين أن الحروب والنزاعات هي إحدى قوى الدفع الرئيسية وراء انعدام الأمن الغذائي، إذ تلحق خسائر فادحة ومدمرة بالمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويحتاج هذا الاتجاه إلى تعبئة جميع العناصر الفاعلة المشاركة في منع نشوب النزاعات وحلها للحفاظ على رفاه الأجيال المقبلة.

وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر العالمي وازدياد الناتج الزراعي والثروة العالمية، فإن الإحصاءات المؤسفة للغاية عن الجوع وخطر المجاعة أصبحت للأسف معروفة الآن بشكل جيد.

فعلى سبيل المثال، يرد في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2019 أن "أكثر من 113 مليون شخص في 53 بلداً تعرضوا للجوع الحاد على نحو تطلب مساعدة عاجلة بالغذاء والتغذية وسبل العيش" في عام 2018. وتغزى ضخامة هذه الأعداد إلى النزاع وانعدام الأمن والصددمات المناخية والاقتصادية.

وخلص تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017 إلى أن "انعدام الأمن الغذائي يمكن أن يصبح في حد ذاته دافعاً للعنف وعدم الاستقرار، لا سيما في السياقات التي تتسم بتفشي أوجه عدم

المساواة وهشاشة المؤسسات“ وإلى أن ”التدخلات التي تراعي بُعد النزاعات وتأتي في وقتها وتستهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذية يمكن أن تسهم في استدامة السلام“⁽¹⁾.

وبالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من البلدان المتضررة من الصراعات من الآثار الضارة لتغير المناخ بصورة مباشرة. وتشمل هذه الآثار الجفاف الحاد، وعدم انتظام هطول الأمطار، والفيضانات، وغير ذلك من الكوارث المتصلة بالمناخ. ويُحدث التفاعل بين جميع هذه العوامل في سياق ضعيف بالفعل أثرا مدمرا على المدنيين ويشكل تهديدا خطيرا لجهود تحقيق التنمية المستدامة.

ويؤثر النزاع على جميع أبعاد الأمن الغذائي، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المدنيين وعواقب إنسانية.

وهناك أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي هي: التوافر المادي للغذاء؛ والإمكانات الاقتصادية والمادية للحصول على الغذاء؛ واستخدام الغذاء؛ واستقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى مع مرور الوقت⁽²⁾. ومن المؤسف أن النزاع يعطل جميع الأبعاد الأربعة بتدمير المزارع والطرق والموانئ، وتقويض الاستقرار الاقتصادي، وتعطيل إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية.

والأثر الذي يقع على المدنيين يكون مدمرا. فحوالي 80 في المائة من أطفال العالم الذين يعانون من توقف النمو، والبالغ عددهم 155 مليون طفل، يعيشون في بلدان متضررة من النزاعات⁽³⁾، كما أن عدد الأشخاص الذين ”يسيرون حرفيا على حافة المجاعة“ قد ارتفع إلى 124 مليون شخصا⁽⁴⁾. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار الصحية في المسار من الجوع إلى الموت جوعا معروفة جيدا ولا يمكن تبريرها للمجتمع الدولي.

كما أن التعطيل العشوائي لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب يؤدي في كثير من السياقات إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي ويسهم في إمكانية حدوث المجاعة. ولا تزال تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها أطراف النزاعات تعوق العمل الإنساني المبدئي وتمنع الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات المتضررين.

ويخلاف الأثر المباشر على صحة الإنسان، أصبح الجوع المتزايد من العوامل التي تدفع إلى الهجرة وإلى التجنيد من جانب الجماعات الإرهابية. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن البلدان التي توجد لديها أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب النزاعات المسلحة، هي التي تبلغ فيها معدلات الهجرة الخارجية للاجئين أعلى معدلاتها.

ويمكننا إنهاء الجوع بحلول عام 2030، ولكن في غياب النزاع. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

(1) تشترك في إعداد هذا التقرير السنوي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

(2) European Commission-FAO Food Security Programme, *An Introduction to the Basic Concepts of Food Security* (2008).

(3) أفاد بذلك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك.

(4) أفاد بذلك المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيزلي.

أسئلة رئيسية

- 1 - كيف يمكننا التوصل إلى تنفيذ أكثر شمولاً لقرار مجلس الأمن 2417 (2018)، بما في ذلك باستخدام الأدوات المتاحة لأعضاء المجلس؟
- 2 - كيف يمكن تسخير البعثات التي ينشرها مجلس الأمن، ولا سيما عملياته لدعم السلام وبعثاته السياسية الخاصة، لمنع الجوع الناجم عن النزاعات والتخفيف من حدته؟
- 3 - ما هو نوع العمل الذي تحتاجه المنظمات الإنسانية من مجلس الأمن لتمكينها من تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الجوع الناجم عن النزاعات؟
- 4 - ما هي قدرات الإنذار المبكر التي يحتاجها مجلس الأمن لكي يتمكن من الاستجابة في وقت مبكر، وما هي التدابير المؤسسية التي يمكن أن تساعد على تحسين قدراته الحالية؟

شكل الإحاطة ومقدموها

ستعقد جلسة الإحاطة في 21 نيسان/أبريل 2020. وسيتم إبلاغ شكلها الدقيق في الوقت المناسب. والمتكلمون الذين سيقدمون إحاطات إلى المجلس هم:

- كو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
- يان إيغلاند، الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين